

ملخص

حاولت الدراسة تحديد مدى تراجع دور الأمم المتحدة كفاعل ذي تأثير على الساحة الدولية في الفترة التي تلت أحداث ١١/أيلول ٢٠٠١ لصالح دور أكبر للدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بدور فاعل للهيئة الدولية مارسته بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك من خلال فرضية مفادها "إن دور هيئة الأمم المتحدة قد تراجع على الساحة الدولية فيما يتعلق بفرض احترام قرارات الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي وحفظ السلام والأمن الدوليين، وذلك بعد أحداث ١١/أيلول ٢٠٠١ مقارنة بدورها الفاعل خلال الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، وقد جاء هذا التراجع في دور هيئة الأمم المتحدة لصالح بعض القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية".

واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي المقارن، واستندت إلى النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية بمذهبيها المثالي والمؤسسي لتفسير العلاقة بين الهيئة الدولية والقوى العظمى.

ولفحص فرضية الدراسة، تكونت الدراسة من أربعة فصول، تناول أولها الجانب النظري المتمثل بنظريات العلاقات الدولية، والتنظيم الدولي، وهيئة الأمم المتحدة إضافة إلى ثنائية وأحادية القطبية. فيما تناول الفصل الثاني دور هيئة الأمم المتحدة السياسي في فترتي الدراسة، أما الفصل الثالث فتناول الدور الاقتصادي الاجتماعي للهيئة الدولية، ومبادرتي بطرس غالي وكوفي عنان لتفعيل وإصلاح الأمم المتحدة ومواقف الدول منها. فيما اتخذ الفصل الرابع حالة دراسية مقارنة

تتعلق بدور هيئة الأمم المتحدة في معالجة الأزمة العراقية الكويتية عام ١٩٩١، ودورها في الأزمة العراقية عام ٢٠٠٣.

في النهاية لم تتبنَ الدراسة الفرضية الأساسية التي قامت عليها بشكل كامل وذلك للاعتبارات التالية: أولاً، خلُصت الدراسة إلى أن تجاهل قرارات الشرعية الدولية بعد أحداث ١١/أيلول ٢٠٠١ لا يعتبر سابقة، بل شهدت سنوات التسعينيات من القرن العشرين تجاوزاً للهيئة الدولية واتخاذ الدول لقرارات فردية بما يتناسب ومصالحها الضيقة وليس مع تحقيق هدف الأمن الجماعي. ثانياً، لا يمكن الحديث عن الفترة الممتدة من انتهاء الحرب الباردة حتى أحداث ١١/أيلول ٢٠٠١ كفترة زمنية ذات طابع واحد من حيث دور الهيئة الدولية فيها، حيث شهدت تلك الفترة صعوداً وهبوطاً لهذا الدور كانعكاس طبيعي للتغيرات على الساحة الدولية والإرادة المتغيرة للدول، خاصة منذ النصف الثاني من التسعينيات الذي شهد تراجعاً لدور الهيئة لصالح الدول والمؤسسات المالية الدولية، وقد استمر هذا التراجع وتعزز بعد أحداث ١١/أيلول ٢٠٠١.